قالت العرب
رُب ساعٍ مبصرٍ فى سعيه أخطأ التوفيق فيما طلبا..
حافظ إبراهيم
العدد 342 - السنة الرابعة عشر ـ 6 أكتوبر 2025 - 14 ربيع الثانى 1447هـ
المشهد

شبكة قواعد للإمارات فى خدمة المخابرات الإسرائيلية!

أثبت الأحداث الأخيرة أن الكيان الصهيونى قابل للكسر والزوال، لا سيّما بعد أن بدت منظوماته الدفاعية عاجزة عن صدّ وابل الصواريخ والطائرات المسيّرة التى استهدفت عمقه الاستراتيجي. مشاهد الهلع، توقف حركة الطيران، وصافرات الإنذار التى دوّت فى قلب تل أبيب، أكدت هشاشة هذا الكيان، فالحروب الأخيرة لم تكن مجرد اشتباكات عسكرية، بل زلازل ثقافية هزّت صورة إسرائيل فى وعى الصهاينة قبل الوعى العربي. فى هذا التحقيق استعرضت «المشهد» شهادات نخبة من الكُتّاب والمفكرين حول الأحداث الأخيرة وقدرة الأدب العربى على فضح أسطورة التفوق الإسرائيلي.

تغلغل إسرائيلي – إماراتي في القرن الإفريقي وقاعدة عسكرية تتحكم مستقبلا في باب المندب (مما يهدد المصالح المصرية)

من جزر سقطرى فى المحيط الهندى إلى سواحل الصومال واليمن، تكشف صور الأقمار الصناعية التى حللها موقع «ميدل إيست آي» عن شبكة موسعة للغاية من القواعد العسكرية والاستخباراتية التى بنتها الإمارات العربية المتحدة.

تصاعدت هذه الحلقة المسيطرة، داخل وحول أحد أكثر ممرات الشحن ازدحامًا فى العالم، بسرعة منذ هجمات ٧ أكتوبر على إسرائيل والحرب التى تلتها فى القطاع.

شارك حلفاء الإمارات، بمن فيهم إسرائيل والولايات المتحدة، فى إنشاء وتوسيع هذه القواعد.

فى تقرير بثه الموقع الذى يصدر من بريطانيا: «يتواجد ضباط إسرائيليون على الأرض فى الجزر، وتسمح أنظمة الرادار الإسرائيلية وغيرها من الأجهزة العسكرية والأمنية للإمارات بمراقبة وإحباط الهجمات التى يشنها الحوثيون، الحركة المتحالفة مع إيران والتى أطلقت صواريخ على إسرائيل تضامنًا مع الفلسطينيين واستهدفت السفن المارة عبر البحر الأحمر وخليج عدن».

«لدى الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل منصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية تُعرف باسم «كريستال بول»، حيث تقومان «بتصميم ونشر وتمكين الاستخبارات الإقليمية» بالشراكة، وفقًا لعرض شرائح مصمم للترويج للاتفاقية».

«كانت العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل متطورة للغاية حتى قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية، لكنها ظلت سرية. لم تكن سرية، بل هادئة فقط»، هذا ما قاله ألون بينكاس، الدبلوماسى الإسرائيلى الذى عمل مستشارًا لأربعة وزراء خارجية، لموقع ميدل إيست آي.

لم تُبنَ القواعد على أراضٍ تسيطر عليها الإمارات رسميًا.

بدلًا من ذلك، توجد فى مُناطق يسيطر عليها اسميًا حلفاؤها، بما فى ذلك المجلس الانتقالى الجنوبى فى اليمن، والقائد العسكرى اليمنى طارق صالح، والإدارات الإقليمية فى أرض الصومال وبونتلاند، وكلاهما جزء من الصومال، الذى توجد حكومته على خلاف مع الإمارات.

تم بناء أو توسيع قواعد عسكرية ومدارج ومرافق أخرى فى جزيرتى عبد الكورى وسمحة، وهما جزيرتان تابعتان لأرخبيل سقطرى، الذى يديره الآن المجلس الانتقالى الجنوبي؛ وفى مطارات بوساسو وبربرة فى بونتلاند وأرض الصومال؛ وموكا فى اليمن؛ وميون، وهى جزيرة بركانية فى مضيق باب المندب، يمر عبرها ٣٠٪ من نفط العالم.

تُسهّل هذه الشبكة من القواعد سيطرة الإمارات وحلفائها على هذا الامتداد المائى الحيوي، وقد طُورت بتنسيق وثيق مع إسرائيل، وفقًا لمصادر إسرائيلية.

تحكم هذه القواعد شبكةً مترابطةً من الدفاع الصاروخى وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين إسرائيل والإمارات وحلفاء آخرين.

يقول معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مركز أبحاث أمريكى مؤيد لإسرائيل: «أصبحت تحالفات الدفاع الجوى متعددة الأطراف أساسيةً فى المشهد الدفاعى فى الشرق الأوسط بعد ٧ أكتوبر، حيث تتشارك الدول أنظمة الرادار والاستخبارات والإنذار المبكر».

فى حين أن هذه السلسلة من القواعد حيويةٌ فيما يتعلق بمراقبة حركة الشحن العالمية وأى نشاط حوثى أو إيرانى فى المنطقة، فقد ازدادت أهمية بوساسو وبربرة، وفقًا لمصادر دبلوماسية ومحلية متعددة، لدعم الإمارات لقوات الدعم السريع شبه العسكرية فى حرب السودان.

يُحاكى إنشاء شبكة قواعد عسكرية مُحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن الطريقة التى استخدمت بها الإمارات قوتها المالية الهائلة لإنشاء قواعد عسكرية فى العديد من الدول المحيطة بالسودان، بما فى ذلك الجزء الجنوبى الشرقى من ليبيا الذى يُسيطر عليه الجنرال خليفة حفتر، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأوغندا، وإثيوبيا، وكينيا.

كما تمتلك الإمارات قاعدتين عسكريتين داخل السودان، الذى يشهد حربًا منذ أبريل/نيسان ٢٠٢٣: نيالا فى جنوب دارفور، والمالحة، على بُعد ٢٠٠ كيلومتر من الفاشر، عاصمة شمال دارفور، والتى تخضع لحصار وحشى من قِبل قوات الدعم السريع لأكثر من ٥٠٠ يوم.

على الرغم من نفيها الدائم، اعتبرت الأمم المتحدة تقارير متعددة ومتعمقة – بما فى ذلك من موقع ميدل إيست آي – حول رعاية الإمارات لقوات الدعم السريع، التى قالت الولايات المتحدة إنها ترتكب إبادة جماعية فى السودان، ذات مصداقية.

وقد راسل موقع ميدل إيست آى وزارة الخارجية الإماراتية وسفارتها فى المملكة المتحدة للتعليق.

وصرحت الإمارات سابقًا بأن «أى وجود لها فى جزيرة سقطرى يقوم على أسس إنسانية ويتم بالتعاون مع الحكومة اليمنية والسلطات المحلية».

الثروة والسلطة

فى حين يبلغ عدد سكان الإمارات العربية المتحدة ١٠ ملايين نسمة، فإن مليونًا واحدًا فقط من هؤلاء السكان هم من الإماراتيين، أما الباقى فهم من المغتربين والعمال الأجانب.

قال جلال حرشاوي، المحلل المتخصص فى شؤون شمال إفريقيا والاقتصاد السياسي، لموقع «ميدل إيست آي»: «نظرًا لأن دولًا مثل إثيوبيا وليبيا واليمن والصومال والسودان تعانى من تفكك وسوء إدارة متزايدين، فإن الإمارات العربية المتحدة قادرة على ممارسة نفوذ كان من المستحيل تحقيقه لو كانت هذه الدول تشبه، على سبيل المثال، حكومة الجزائر، ذات سيطرة إقليمية كاملة».

وأضاف حرشاوي: «السودان وليبيا مثالان على هذه الأزمة: مساحات يمكن فيها لدولة أجنبية، مُسلحة بثروة هائلة وقوة ضغط ودبلوماسية معاملات، أن تمارس نفوذًا غير متناسب»، فى إشارة إلى تدخل الإمارات فى ليبيا عام ٢٠١١ وفى السودان إلى جانب قوات الدعم السريع.

إضافةً إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، على الرغم من احتفاظها «بمشاريع تدخلية معزولة مثل إسرائيل وجرينلاند»، قد «تخلت عن أى مفهوم للهيمنة الليبرالية والمثالية الديمقراطية عالميًا».

وقال حرشاوى لموقع «ميدل إيست آي»: «فى هذا السياق، أطلقت الإمارات ، مشروعًا هيمنيًا يمتد على جانبى البحر الأحمر».

على مدار العقد الماضي، أصبحت الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر فى الموانئ فى جميع أنحاء أفريقيا: فهى تستقبل ٤٠٠ طن من الذهب المُهرّب من القارة سنويًا، وتتدخل فى الحروب هناك، وبنت إمبراطورية قوة ناعمة تشمل ملكية نادى مانشستر سيتى لكرة القدم.

وقال دبلوماسى غربى لموقع ميدل إيست آي: «إذا أردتَ فهم ما تفعله الإمارات العربية المتحدة فى أفريقيا، فاقرأ كتاب ويليام دالريمبل «الفوضى»، مشيرًا إلى رواية المؤرخ الاسكتلندى المكونة من ٥٧٦ صفحة عن كيفية استيلاء شركة الهند الشرقية البريطانية على الهند. إنه نفس النهج تمامًا».

يُعدّ اليمن محورًا أساسيًا فى السياسة الخارجية الإماراتية. فى عام ٢٠١٥، قادت الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب المملكة العربية السعودية، تحالفًا من الدول التى انضمت إلى الحرب فى اليمن لدعم الحكومة ضد حركة الحوثيين المتحالفة مع إيران.

وكجزء من هذا، توجه مقاتلون سودانيون من قوات الدعم السريع إلى اليمن للانضمام إلى التحالف الإماراتى السعودي.

فى نوفمبر ٢٠١٥، ضرب إعصار تشابالا اليمن والمنطقة المحيطة بها، بما فى ذلك سقطرى، التى تضم جزيرتها الرئيسية – والتى تسمى أيضًا سقطرى وتقع على بعد حوالى ٤٠٠ كيلومتر جنوب البر الرئيسى اليمني. أعلنت الإمارات العربية أنها كانت هناك لمساعدة ضحايا الإعصار، ونشرت قواتها فى الأرخبيل.

تُعد سقطرى موقعًا للتراث العالمى لليونسكو معروفًا بأشجار دم التنين الغريبة التى احتلها البريطانيون والبرتغاليون فى نقاط مختلفة من تاريخها، وقد رحبت فى البداية ببناء البنية التحتية الرئيسية من قبل الإمارات.

الوجود الإماراتى ترسخ، وفى يونيو/حزيران ٢٠٢٠، انتزع المجلس الانتقالى الجنوبي، حليف الإمارات، السيطرة على الأرخبيل من الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية. ومنذ ذلك الحين، تُظهر صور الأقمار الصناعية أن الإمارات عززت نشاطها العسكرى والاستخباراتى فى الجزر، مع تصاعد هذا النشاط منذ بدء الإبادة الجماعية الإسرائيلية فى غزة.

تقع جزيرة عبد الكورى غرب سقطرى، وهى إحدى جزر الأرخبيل. وهى أرض صخرية تمتد من المحيط الهندى بالقرب من مصب خليج عدن، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٥٠٠ نسمة.

تمتد جزيرة عبد الكورى على الممر الملاحى من المحيط الهندى إلى مضيق باب المندب، وهى نقطة مراقبة مبكرة للسفن القادمة من الجنوب الشرقي، وقد تحولت فى السنوات القليلة الماضية إلى منشأة عسكرية استراتيجية.

فى نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٠، قبيل تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة فى إطار اتفاقيات إبراهيم التى رعتها الولايات المتحدة، وصل ضباط استخبارات من كلا البلدين إلى الجزيرة.

فى فبراير/شباط ٢٠٢١، وصل عشرات الضباط والجنود الإسرائيليين إلى سقطرى على متن طائرات إماراتية، وفقًا لمصادر محلية ودبلوماسيين إقليميين.

فى نوفمبر/تشرين الثانى من ذلك العام، أجرت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية مناورة بحرية فى البحر الأحمر إلى جانب البحرين والإمارات وإسرائيل، وهى أول مناورة عسكرية مُعلنة بين الدول الموقعة على اتفاقيات إبراهيم.

فى إحاطة إعلامية آنذاك، قال ضابط بحرى إسرائيلى إن المناورة «ستعزز التعاون والأمن فى البحر الأحمر، وليس فقط فى البحر الأحمر، لأننا نتعامل مع الإرهاب الإيراني» فى المنطقة الأوسع.

ووفقًا لصور الأقمار الصناعية، بدأ بناء قاعدة جوية على الساحل الشمالى لجزيرة عبد الكورى فى أواخر عام ٢٠٢٢.

مع بدء البناء، ازدهر التعاون بين الإمارات وإسرائيل

أعلنت الشركة الإماراتية التابعة لشركة الأسلحة الإسرائيلية «إلبيت سيستمز» أنها ستزود القوات الجوية الإماراتية بأنظمة دفاعية. نشرت إسرائيل أنظمة رادار للإنذار المبكر فى الإمارات، ثم فى فبراير ٢٠٢٣، كشفت الدولتان عن سفينة بحرية بدون قيادة مشتركة الصنع قادرة على المراقبة والاستطلاع وكشف الألغام.

اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٣، تم بناء مهبط طائرات جديد بطول ٢٫٤١ كيلومتر تقريبًا، بالإضافة إلى امتداد ترابى بطول ثلاثة كيلومترات فى عبد الكوري. فى مارس ٢٠٢٤، أظهرت صور الأقمار الصناعية التى نشرتها وكالة أسوشيتد برس عبارة «أحب الإمارات» مكتوبة على أكوام من الرمال بجوار المدرج.

بحلول مارس ٢٠٢٥، أظهرت صور الأقمار الصناعية لموقع «ميدل إيست آي» أن المدرج، الذى بُنى فى طرفه الشمالى لاستيعاب طائرات النقل والاستطلاع الكبيرة، قد اكتمل.

أصبح المدرج الآن قادرًا على استقبال طائرات شحن عسكرية متوسطة إلى ثقيلة، بما فى ذلك طائرات هيركوليس الأمريكية من طراز سي-١٣٠، وطائرات النقل الثقيلة الروسية من طراز إليوشن-٧٦، وطائرات بدون طيار مثل طائرة هيرمس ٩٠٠ الإسرائيلية بدون طيار.

فى الوقت الحالي، تُجرى شركة إيدج جروب، وهى شركة مقاولات عسكرية مملوكة للدولة فى الإمارات، محادثات مع شركة إلبيت سيستمز بشأن شراء طائرات بدون طيار إسرائيلية.

المدرجات والصخور

فى الوقت الذى كان العمل جاريًا فى عبد الكوري، كان العمل جاريًا أيضًا على قدم وساق فى سمحة، أصغر جزر سقطرى الثلاث المأهولة بالسكان، والواقعة فى أعماق بحر العرب.

تُظهر صور الأقمار الصناعية أن الإمارات العربية المتحدة بدأت فى بناء مهبط للطائرات فى الجزيرة عام ٢٠٢٤، على أن يتم الانتهاء من المدرج فى أبريل ٢٠٢٥، إلى جانب رصف الطرق وإنشاء مرافق الدعم الأساسية.

لا تسمح التضاريس الصخرية والجبلية لسمحة ببناء مدارج أطول بسهولة، لذلك من المرجح استخدامها لعمليات المراقبة السريعة والدورية بدلاً من النقل الثقيل. يمكنها استقبال وتشغيل طائرة هيرمس ٩٠٠، وهى قادرة على دعم عمليات الاستطلاع الإلكترونى والمراقبة البحرية.

يُعد موقع الجزيرة مثاليًا لمراقبة الممر البحرى بين خليج عدن وبحر العرب، والذى يمر عبره حوالى ١٢٪ من التجارة العالمية.

فى الفترة ما بين ٢٥ مارس و٤ أبريل ٢٠٢٥، كشفت صور الأقمار الصناعية عن ظهور شريط رملى مؤقت على الجانب الغربى من سمحة، والذى لم يكن مرئيًا فى الصور السابقة التى شاهدها موقع ميدل إيست آي. ويبدو أن هذا الشريط الرملى الصغير قد تشكل لتصريف مياه البحر مؤقتًا، وهو نمط شائع فى مشاريع البناء العسكرية المعزولة.

أثناء ذلك، شوهدت سفينة الإنزال «يونج ستار»، وهى سفينة إنزال تحمل علم جزر القمر ورقمها ١٠٩٥٩٧٣ لدى المنظمة البحرية الدولية، والتى يُرجّح أنها كانت تُستخدم لتفريغ المعدات المستخدمة فى تجهيز المدرج، راسية قبالة الساحل الغربى للجزيرة.

تُظهر بيانات تتبع السفن أن السفينة تُواصل تحركاتها بشكل دورى بين سمحة وعبد الكورى وسقطرى، وأنها ترسو فى موانئ يمنية قريبة قبل أن تعود إلى أبوظبي.

ورصدت «ميدل إيست آي» سفنًا أخرى، بما فى ذلك «تكريم» و«البروكة ٢»، وهى تتنقل بين جزيرة سقطرى الرئيسية، وساحل اليمن، وعبد الكوري، وبوصاصو، رابطةً بذلك حلقة السيطرة الإماراتية.

فى حين أن عبد الكورى وسمحة وسقطرى تُعدّ جزءًا لا يتجزأ من هذه الشبكة من القواعد، فإن جزيرة ميون (المعروفة أيضًا باسم بريم)، وهى جزيرة بركانية فى مضيق باب المندب، هى التى تحتل الموقع الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية.

يُعرف باب المندب باسم «بوابة الدموع» بسبب صخوره البارزة الكبيرة وبحاره الهائجة، ويقع بين القرن الأفريقى والطرف الجنوبى لشبه الجزيرة العربية، مع اليمن من جهة وإريتريا وجيبوتي، التى تستضيف قاعدة عسكرية أمريكية كبيرة وقوات من الدول الغربية بما فى ذلك المملكة المتحدة، من جهة أخرى.

يُعدّ باب المندب أحد أهمّ المعابر البحرية فى العالم لشحنات الطاقة والبضائع التجارية، وقد تأثر بشدة بعد أن شنّ الحوثيون هجماتهم عليه فى نوفمبر ٢٠٢٣.

فى حين وقّعت الولايات المتحدة والحوثيون اتفاقًا فى مايو من هذا العام أوقف الهجمات – بالإضافة إلى حملات القصف التى تقودها الولايات المتحدة فى اليمن – لا تزال حركة الملاحة البحرية فى باب المندب أقلّ من متوسط ٧٢–٧٥ سفينة يوميًا الذى سُجّل قبل نوفمبر ٢٠٢٣.

ولأهمية ميون الاستراتيجية حتى قبل افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، احتلّت شركة الهند الشرقية ميون لأول مرة عام ١٧٩٩ قبل أن تستولى عليها بريطانيا رسميًا عام ١٨٥٨، وتحتفظ بها حتى عام ١٩٦٧.

فى وقت مبكر من عام ٢٠٢١، ظهرت تقارير عن بناء «قاعدة جوية غامضة» فى ميون، دون أن تدّعى أى دولة ملكية البناء.

أشارت التقارير إلى أن المدرج «يسمح لمن يسيطر عليه بفرض سيطرته على المضيق وشن غارات جوية بسهولة على البر الرئيسى لليمن... كما يوفر قاعدة لأى عمليات فى البحر الأحمر وخليج عدن وشرق إفريقيا المجاورة».

تُظهر صور الأقمار الصناعية من عام ٢٠٢٣ حتى يومنا هذا أن مهبط الطائرات فى قاعدة ميون الجوية يمتد الآن بطول حوالى ١.٨٥ كيلومتر، وينحدر من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقي على طول الساحل الغربى للجزيرة. يتكون المدرج من سطح مُعبّد داكن اللون مناسب للطائرات متوسطة الحجم أو الطائرات المسيرة الكبيرة وطائرات الاستطلاع المأهولة.

بينما لم تُلاحظ أى تغييرات على المدرج فى عامى ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، أظهرت صور عام ٢٠٢٥ تغييرًا واضحًا، مما يشير إلى إجراء أعمال تسوية وإعادة تعبيد للسطح.

توجد حول القاعدة سلسلة من حظائر الطائرات واسعة بما يكفى – أطولها وأعرضها ٦٦٠ مترًا × ١٠٠ متر – لإيواء طائرات بدون طيار، وربما طائرات استطلاع. كما تُظهر صور الأقمار الصناعية مرافق سكنية فى القاعدة، مما يسمح بنشر عشرات الأفراد العسكريين والفنيين.

خطوط المراقبة والإمداد

ترتبط قواعد الجزر بطرق بحرية، وأنماط بنية تحتية، ومرافق استخباراتية، بالوجود العسكرى الإماراتى فى بوساسو وبربرة، وهما ميناءان فى منطقتى بونتلاند وأرض الصومال فى الصومال.

أدى استخدام هاتين المنطقتين، اللتين تشهدان حركات انفصالية تسعى للانفصال عن الصومال، إلى وضع الإمارات فى موقف معارض لحكومة حسن شيخ محمود فى مقديشو.

تُظهر صور الأقمار الصناعية أن الإدارة الإماراتية أنشأت فى قاعدة بوساسو الجوية، الواقعة بجوار مطار بوساسو الدولي، منشأة رادار، ومستودعات ذخيرة محصنة، ومنطقة شحن مخصصة لطائرات النقل الثقيل من طراز IL-٧٦، ومستشفى ميدانيًا، وساحة تخزين مركبات تضم عشرات الشاحنات الصغيرة، وحظائر طائرات، والحظيرة الأصلية لقوة شرطة بونتلاند البحرية (PMPF).

كانت شركة مقرها الإمارات العربية المتحدة تُدير قوة شرطة بونتلاند البحرية فى البداية، فى انتهاك لحظر الأسلحة الذى فرضته الأمم المتحدة، وكانت تُرفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس بونتلاند، متجاوزةً بذلك سيادة الحكومة الفيدرالية الصومالية.

تُشير صور من جوجل إيرث إلى أعمال بناء سريعة ومكثفة نُفذت على الحافة الشرقية لقاعدة بوساسو الجوية بين يناير ٢٠٢٤ ويناير ٢٠٢٥. وفى ذلك الوقت، تم بناء ثلاثة مهابط للطائرات العمودية؛ ومجموعة من الحظائر الكبيرة المغلقة القادرة على استيعاب الطائرات بدون طيار؛ ومنطقة عمليات مُعبّدة بالكامل متصلة بتلك الحظائر.

تُظهر صور الأقمار الصناعية من الطرف الشمالى للقاعدة فى بوساسو ما يبدو أنه رادار GM-٤٠٣ فرنسى الصنع، تُشغّله الإمارات، على الرغم من وجود تقارير تفيد باستخدام نظام EL/M-٢٠٨٤ إسرائيلى الصنع – وهو النظام نفسه الذى تستخدمه القبة الحديدية الإسرائيلية.

يتمتع كل من نظامى الرادار الفرنسى والإسرائيلى بالقدرة على تتبع أكثر من ألف طائرة مُسيّرة، وطائرة، وصاروخ، أو مدفعية على مدى يزيد عن ٤٠٠ كيلومتر. فى بوساسو، يعنى هذا تغطية خليج عدن ومدخل البحر الأحمر.

وفقًا لمصادر سودانية ودبلوماسية ومحلية متعددة، تستخدم الإمارات العربية المتحدة أيضًا بوساسو لنقل الأسلحة والذخائر إلى قوات الدعم السريع فى السودان.

شوهدت طائرة النقل من طراز IL-٧٦ فى صور الأقمار الصناعية متوقفة على مدرج هبوط مطار مدنى جنوب شرق مطار بوساسو. كما شوهدت فى صور الأقمار الصناعية طائرة هيركوليس C-١٣٠، وهى طائرة نقل عسكرية للمعدات الثقيلة.

فى أوائل عام ٢٠٢٤، كانت تصل رحلتان أو ثلاث رحلات من هذا النوع يوميًا. وبحلول منتصف عام ٢٠٢٥، كانت هذه الرحلات تعمل بمعدل حوالى ١٥ رحلة شهريًا.

يوم الاثنين، ووفقًا لبيانات تتبع الرحلات الجوية، وصلت طائرة بوينغ ٧٣٧-٤٣٦ إلى بوساسو الساعة ٨:٥٠ صباحًا بالتوقيت العالمى المنسق، ثم غادرت فى رحلة العودة إلى أبوظبي.

تحالف معقد

يعود ارتباط الإمارات العربية المتحدة بأرض الصومال، التى تشهد أقوى حركة استقلال داخل الصومال، إلى عام ٢٠١٧.

ولتعزيز مطالبتها بالاستقلال، قبلت حكومة أرض الصومال عرضًا إماراتيًا لإنشاء قاعدة عسكرية فى بربرة، التى أصبحت جزءًا من الشبكة التى تربط الجزر اليمنية وبوساسو.

تُظهر صور الأقمار الصناعية أن القاعدة البحرية فى بربرة قد حُوّلت بهدوء من مشروع متوقف إلى منشأة شبه مكتملة، ببنية تحتية متطورة تشمل ميناءً عسكريًا حديثًا، وحوضًا عميق المياه، ومهبطًا للطائرات مع حظائر ومرافق دعم، وقد تم تشييدها جميعًا.

ترجمة: فراج اسماعيل

منصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية تُعرف باسم «كريستال بول» لمراقبة أى نشاط حوثى أو إيراني